

كتلة المشتركة

من جهة أخرى شكل المجلس في جلسة أمس لجنة خاصة مكونة من 8 نواب بينهم النائب علي العمراني، وعلي المخلافي، وعبد الوهاب معوضة، وناصر باجيل وأخرين، للنزول إلى المحافظات الجنوبية وتقضي الحقائق حول المشاكل الأمنية بما في ذلك سجن زنجبار بمحافظة أبين، الذي شهد إطلاق نار على السجناء أدى إلى إصابة ثلاثة منهم.

ولكن فيما يبدو أن هذه اللجنة لم تتشكل، إلا بعد انسحاب نائب رئيس المجلس محمد علي الشيدادي (مؤتمر) من مكانة في المنصة إلى مكتبه احتجاجاً على تجاهل الراعي مطالبته بتشكيل اللجنة. كما، وأيضاً، بعد انسحاب كتلة المشترك وظهور علامات الضيق على بعض من بقوا من نواب المحافظات الجنوبية. إلى ذلك، أقر المجلس تشكيل لجنة أخرى من ثلاثة أعضاء هم: سنان العجي، وسالم حيدرة، وعبد المعز ديوان للنزول إلى سجن حرض بمحافظة حجة للتحقيق في وفاة عدد من السجناء هناك إثر ماس كهربائي.

وكانت قيادات في الحراك الجنوبي اتهمت، أمس الأول الأحد، مدير أمن أبين بإطلاق الرصاص الحي والقنابل الغازية على المعتقلين من أبناء المحافظة في السجن المركزي بزنجبار بسبب تريدهم شعار "ثورة ثورة يا جنوب".

ونقلت مواقع جنوبية تصريحاً مشتركاً على لسان الشيخ طارق الفضلي، والعميد علي السعدي، قولهما إنه "نتج عن ذلك جرح ثلاثة سجناء وهم: علي عمر المسعودي، وزكي عادل عبدالله عبادي، وأحمد البله علي".

وأكدوا "إن دماء السجناء لن تذهب سدى" محمليين النظام مسؤولة تبعات ما قام به مدير الأمن في أبين.

7 يوليو

تاجيحاً للفتنة الداخلية وتكريساً لمرحلة الشمولية وعنجهية المنتصر، وإثباتاً لحقيقة الانقلاب على الوحدة في صيف 94م، حسب نقل موقع "الصحة نت" على لسان الناطق الرسمي للمنتصر نايف القانص. لكن رئيس الدائرة الإعلامية للمؤتمر الشعبي العام طارق الشامي قال لـ "المصدر" إن من حق الجماهير إظهار صوتها الوحدوي في ذكرى السابع من يوليو الذي يجسد فيه إرادة الشعب اليمني في الحفاظ على الوحدة والديمقراطية وحرر الجماهير للمشروع الانفصالي. وأضاف: "لا تدري ما الذي يزجج المشترك ومن يدور حولهم من سماع الأصوات الوحدوية، أم أنها لا تريد إلا سماع الأصوات الداعية إلى الفتنة والتفكك".

وعلى عكس ذلك، قال القيادي البارز في الحراك الجنوبي د. ناصر الخبجي لـ "المصدر" إن السلطة تسعى بكل ثقلها وادواتها لغرض إيجاد الفتنة والافتتال الداخلي، وهذا عمل غير سياسي لا يخدم السلطة التعامل به. مشيراً إلى "إن أبناء الجنوب وعين مثل هذه الأمور ولن يستجيبوا لدعواتها، مستنداً على ذلك بمحاولة إقامة السلطات المحلية مسيرة في ردفان أمس الاثنين، التي قال إنها فشلت ولم يحضرها أحد من الجنوبيين.

وإلى ذلك، اتهم الخبجي السلطة بمحاولة خلق حرب داخلية، وقال "إن الهدف الأساسي من تلك المسيرات ليس حماية الوحدة، لأن حمايتها بالعدل والمساواة والقانون وليس بالدم".

وأضاف قوله إن السلطة تدفع بأبناء الشمال البسطاء إلى مثل تلك المسيرات لغرض تعزيز الكراهية بين الشمال والجنوب والحفاظ على بقائها في السلطة، داعياً أبناء المحافظات الشمالية إلى تفهم الأمور وعدم ترك السلطة تلعب بهذه الأوراق.

وفيما اعتبر الخبجي يوم السابع من يوليو يوماً مشؤوماً تم فيه استباحة الجنوب بعد إعلان الحرب ضده، أكد أن من حق أبناء الجنوب أن يوصلوا رسالتهم للعالم عن المعاناة التي يتعرضون لها. مشيراً إلى أن الوحدة انتهت بإسقاط الركن الآخر لها من السلطة، ولذا يجب أن يسقط النظام القائم الذي دمر الوحدة ولن يعمل على إصلاحها. حد قوله.

واختتم الخبجي حديثه بأن أبناء الجنوب هم من هتفوا باسم الوحدة ورحبوا بها، لكن هناك من حول حياتهم إلى مأساة فبدأ الناس يفهمون الوضع الذي صاروا إليه ويقفون على الحقائق. وأصبح من حق الشعب أن يقرر مصيره.

وفي معرض انتقاده لموقف المشترك، تساءل طارق الشامي: هل الصوت الوحدوي هو الذي يثير الفتن والصوت الداعي إلى الخروج عن القانون والدستور واستهداف الوحدة الوطنية هو النضال السلمي في نظر هؤلاء؟

وأضاف في تصريحه لـ "المصدر": يجب أن يكون

هناك فرز صفوف في المواقف الميدانية إزاء قضايا الوطن والحفاظ على وحدته واستقراره، لا سيما أن هناك بعض الأصوات الانفصالية بدأت تطل برأسها من جديد، وهو ما يحتم على كافة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني تحمل مسؤوليتها تجاه حماية المجتمع والوطن وأمنه واستقراره.

وحول المخاوف من وقوع صدامات بين المواطنين في تلك المحافظات أثناء تنظيم مسيرات الطرفين في وقت واحد، ومدى تراجع الحزب الحاكم عن القيام بمثل هذه الخطوة، قال الشامي إنه ليس من المنطقي السماح لمن وصفهم بالخارجين عن الدستور والقانون الترويج لأنفسهم وإظهارها وكأنهم يمثلون الشعب ولديهم قضية، وفي المقابل يمنع من يريدون الحفاظ على وحدتهم وأمنهم واستقرارهم من إيصال صوتهم الوحدوي المعبر عن الجماهير والراغبات لكل الأعمال والممارسات التي تستهدف الوحدة الوطنية والتنمية والاستقرار.

وكان الناطق الرسمي باسم المشترك أكد أن "هذا التصرف يضع العراقيل أمام أي حوار وينقلب على الاتفاق اليعربي بين الأحزاب المظلة في البرلمان والحزب الحاكم خصوصاً البنود الأول المتعلقة بإعداد المناخات السياسية لبدء الحوار". واعتبر أن هذه التصرفات لا تأتي إلا باحتقانات جديدة وتتيح الفرصة لمن يحاول الدعوة إلى التشطير. لكن الشامي قال إنه كان يأمل من المشترك أن يطالب بدلاً من إدانة الأصوات الوحدوية باتخاذ الإجراءات القانونية إزاء العناصر المسيئة للوحدة الوطنية وكل من يعمل على إثارة الفتنة.

الآلاف بردفان

عام جمعية الشهداء بردفان.

والمفرج عنهم، هم: صالح أحمد علي النميري، مديرية الملاح، قاسم زين الشحي، يافع، صالح حسين، يافع، منير صالح أحمد، حاملين، ياسر الماس، حاملين، الخضري ناصر، أبين، عبدالله علي أحمد، أبين، أنيس الزامكي، أبين، محمد ناصر دمج، أبين، محمد مثنى علي، الضالع، عبدالله علي محمد، الضالع، مصطفى صالح علي، الضالع، جمال عثمان، يافع.

وأكد المفرج عنهم أن ثلاثة من رفاقهم مازالوا محتجزين في الاستخبارات العسكرية بصنعاء، وهم علي محمد سالم من ردفان، وأحمد صالح نصر من ردفان، وخالد الفيضي عضو الهيئة الوطنية العليا لاستقلال الجنوب من أبين.

توجيهات الرئيس

حيث يقدر العجز الحاصل - بحسب بعض التقديرات - بـ (570) ميجاوات.. وإن هي إلا أيام، حتى ازدادت انطفاآت الكهرباء أكثر مما كانت عليه من قبل. وحتى اليوم - وبعد مرور الأشهر الثلاثة المفروضة تقريبا - لا توجد أية مؤشرات تدل على أن المحطة ستدخل في الخدمة. بل إن الأمر يزداد سوءاً مع اقتراب انتهاء الموعد الذي حدده الرئيس (يوليو القادم).

وفي 14 مارس، خطب الرئيس في مؤتمر نقابة الصحفيين، ومن منبر الخطابة وجه الحكومة بسرعة إنجاز قانون للقنوات الفضائية والإذاعية. بصفتها القاعدة استبشاراً، كون ذلك يصب في اتجاه تعزيز وتوسيع أفق الحرية، لكن بدلاً من العمل على ذلك - كون التوجيه تضمن كلمة "سرعة إنجاز" - لم نسمع شيئاً عن هذا الأمر، منذ أكثر من ثلاثة أشهر. ما سمعناه وعشناه، هو العكس تماماً: لقد سارعت الوزارة، بتقليص هامش الحرية المتاحة، وقامت بمصادرة أهم الصحف المستقلة في البلاد.

كما سارع وزير الإعلام - الناطق الرسمي للحكومة - باتهام بعض القنوات الفضائية الحرة بالعمل ضد سيادة البلاد..!

على أن الأمر الأكثر أهمية، والذي توجب التركيز عليه هنا، هو تلك التصريحات التي أطلقها الرئيس في كلمته يوم (3 يونيو الماضي) من محافظة إب، أثناء افتتاحه أعمال المؤتمر الموسع للسلطة المحلية بالمحافظة.

قال الرئيس إنه وجه الحكومة "بالغاء بدل السفر على الوزراء، وتولي السفارة أعمالهم في الخارج" (سبا نيوز). وبالطبع تأتي هذه الخطوة ضمن القرار التقشفي المفروض على الحكومة، لمواجهة العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة (الذي ارتفع من 7.4% إلى 9.6% خلال أشهر قليلة) بسبب انخفاض إنتاج النفط المحلي الخام. كما يأتي ضمن خطواته (التقشف) تصريحات الرئيس - أيضاً - المؤكدة على "أهمية مواصلة انتهاج سياسة تقشفية ومنع شراء السيارات والكماليات" (12 مارس - سبا نيوز).

برفيسور الاقتصاد / سيف العسلي... (بقية)

قادر على إجراء الإصلاحات المطلوبة.. كيف، وأنت جربت بنفسك، أن من يحاول أن يصلح، يتم التخلي عنه سريعاً..

□ الرئيس كان إلى جانبي، ولكنه كان ديمقراطياً..

■ كيف يكون ديمقراطياً في إقصائك؟

□ ديمقراطياً، لأنه حينما أصر رئيس الحكومة على إبعادي من الوزارة، وافق له، وهذا من حقه. وربما لو كنت ما زلت وزيراً للمالية. ربما عن رئيس الحكومة. لكن الفشل الحالي للحكومة، قد حسب ضدي وضد الرئيس، لو أنه كان أصر على أبقائي. لكن رئيس الوزراء - اليوم - هو من يتحمل فشله.

■ ما الواجب عمله في هذه اللحظة؟

□ أعتقد أن ما يجري من حراك، ومن تداعيات، ومن نقاشات، ومن حوارات، ومن دعوات للحوار.. ربما يكون هو بداية الغيث للوقوف دون الانزلاق للخطر. أتمنى ذلك.

■ لكن المعروف عنك بانك لا تعول على المعارضة كثيراً..!!

□ صحيح، أنا لا أعول عليها كثيراً.. لأنها أثبتت في الماضي - وربما تستمر في المستقبل - أنها لا تستطيع أن ترتفع إلى مستوى المسؤولية الوطنية..

■ لا تعول على المعارضة، ولديك يقين أن الرئيس قادر على اتخاذ القرار المناسب في مرحلة ما (وعلياً نحن الانتظار، حتى ينضج) لكننا نعرف أن الرئيس أصدر توجيهاته قبل أسابيع - من محافظة إب - بمنح سفر الوزراء، إلى الخارج، وأن على السفراء التوقيع بدلاً عنهم فيما يتعلق بالإنفاقيات وغيرها.. هذا القرار لم يتم تنفيذه؟

□ ليس لأن قراراته لا يتم تنفيذها، كما تريد أن تقول، إنما يتم التحايل عليها.. ولكن ما أعرفه أن الرئيس يتابع مثل هذه الأمور، وسيكون له موقف منها.

■ تحاول أن تقول أن الرئيس، بريء من كل ما يحدث، وتصوره على أنه مغلوب على أمره، وليس أنه الرجل الأول في البلاد، منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وهذه طريقة في إدارة البلاد، وعليه أن يتحمل مسؤولية ما يحدث، من فساد وتدهور؟

□ الرئيس معروف عنه المرونة والتعقل، وفهم الواقع.. ولكن لا ينبغي أن يفهم الناس أنه سيستمر هكذا إلى مالا نهاية.. وبالنسبة لما تقول أنه في الحكم منذ ثلاثين عاماً. صحيح لكنها أعوام اتسمت بالحرب الداخلية أولاً، ثم جاءت الوحدة، والتفاسم، ثم حرب الإنفصال، ثم جاءت..

■ (مقاطعاً) بعيداً عن هذه الإسطوانة المكررة، بات هناك اعتقاد سائد لدى الكثيرين - بعد كل هذه الأعوام من الحكم - أن نظام الرئيس قائم على الفساد، وأنه لم يعد قادر على التخلص من مفاصل وخلايا الفساد المنتشرة على مدى حكمه..!!

□ لا.. هو - في اعتقادي - قد يكون حذر في التعامل مع هذه القضية. لكن، فهو - مع ذلك - عندما يرى أو يتأكد أن الفساد، أصبح يهدد المصلحة الوطنية، فلا شك أنه سيتحرك.. وسيتخذ القرار المناسب، وهذا ما يميزه عن الآخرين، كما أعتقد..

المتاح، تخفيضه أو تقليصه إلى حدود معقولة، على الأقل. كما يمكن - أيضاً - تقليص حجم وعدد الوفد الذي يسافر مع الوزير أو المستشار.

وفي ظل غياب الشفافية، وعدم إقرار قانون الحصول على المعلومة حتى الآن، فإنه من الصعوبة بمكان كشف حجم ما صرف لتلك السفريات. وهو مبلغ لا بد وأن يكون مهولاً..! يدعم مثل هذا الجرم، أمراً. الأول: تمتع كل وزير بصلاحيات واسعة للإنفاق من موازنة وزارته، من خلال وجود اعتماد مالي جانبي تحت تصرفه لمواجهة مثل هذه الأمور، وغيرها من النفقات، تحت بند النثریات وبدل السفر، وغيرها من البدلات الأخرى.. الخ. أما الأمر الآخر: غياب التدقيق المحاسبي والمالي بأسسه المعروفة. وهو ما يؤدي إلى تعميم تلك الصرفيات عند الرفع بالحساب الختامي لكل وزارة، وللحكومة بشكل عام..

وبحسب تصريحات أدلى بها الدكتور سيف العسلي (الذي كان وزيراً للمالية خلال الفترة: فبراير 2006 - أبريل 2007) في مقابلة نشرها "المصدر" في هذا العدد، فقد أكد وجود عبث كبير في الموازنة العامة للدولة، موضحاً بأن الأموال تركز بيد الوزير ومكتبه والشؤون المالية.

كما لفت إلى أن هناك انحرافاً كبيراً في المرتبات والأجور، مقارنة بالمكافآت والعلاوات، والنثریات وغير ذلك.. وحيث استدرك: فهذه الأخيرة الواقع أنها تفوق المرتبات المخصصة، بعشرة أضعاف، أحياناً.. ولا يحصل عليها إلا "علية القوم"..

لقد بدأ الأمر، وكان ما يقوله الرئيس، يجب أن يصل لمسامع الشعب فقط، أما المسؤولين عن تنفيذه، فلمهم برنامجهم الخاص، الذي لا يمكن التنازل عنه..

لكن تصريحات الرئيس بمنع بدل السفر للوزراء، حذفت من خطابه المنشور في موقع الوكالة (مع أن هذه الفقرة أرسلت، في نفس اليوم، عبر خدمة أخبار الموبايل من الوكالة نفسها). ومع أن ذلك سيبدو غريباً، فهو ينشي -ربما- بأن ما قاله الرئيس في خطابه العلني يجب أن يظل مجرد تصريحات، للاستهلاك العام فقط، ولا يجب أن يدخل ضمن القرارات التنفيذية. أو ربما أن جدية الرئيس في هذا الأمر، لم تعجب معدي خطاباته للنشر، كون مصالحيهم المتوخا من السفر ستتضرر، فحذفت الفقرة دون علمه.

الحقيقة التي قمت برصدها، عطفاً على تلك التوجيهات الرئاسية، تكشف معنى أن يكون للرئيس توجيهات منفضمة عن الواقع. وبالمناسبة فإني لم أقم برصد ممنهج لجميع السفريات التي قام بها وزراء أو وكلاء أو مسؤولين حكوميين للخارج، خلال الفترة التي أعقبت تصريحات الرئيس تلك، حتى اليوم. وما استتعت القيام به - بشكل سريع - هو رصد لأثني عشر يوماً الماضية من هذا الشهر فقط (يونيو). ولا أخفيكم أن البحث عن هذه المعلومات، تمثل بنظرة سريعة من واقع الأخبار المنشورة في الوكالة الرسمية للبلاد، ناهيك عن تلك السفريات "الخفية" التي لم تحط بها الوكالة لسبب أو لآخر.

أكثر من عشرين وزيراً ومسؤولاً يمنيًا، سافر إلى الخارج، خلال الفترة من 17 - 29 يونيو الحالي. وقد حظا بتلك السفريات الوزراء والمسؤولون كما يلي: وزير الإعلام (سافر إلى القاهرة)، وزير التعليم الفني والتدريب المهني (الأردن)، وزير الأشغال العامة والطرق (الكويت)، ووزارة حقوق الإنسان (تونس)، وكيل وزارة التعليم الفني لقطاع الجودة والمعايير (تركيا)، نائب وزير التربية والتعليم (السعودية)، وزير الزراعة (الري(كوبا)..

إلى جانب الوفد المكوكي الكبير، الذي توجه إلى سوريا (27 - 28 يونيو)، والذي رأسه علي مجور - رئيس الحكومة - وضم كلا من وزراء الوزارات التالية: الخارجية، شؤون المغتربين، الصحة والسكان، المالية، الاتصالات وتقنية المعلومات، النقل، الصناعة والتجارة. إلى جانب المسؤولين الحكوميين التاليين: مدير مكتب رئيس الوزراء، أمين عام رئاسة مجلس الوزراء. إضافة إلى رئيس وأعضاء اللجنة التحضيرية عن الجانب اليمني لاجتماعات الدورة التاسعة للجنة العليا المشتركة..

وبالتأكيد، فقد تضمنت تلك السفريات وفوداً يمنية مرافقة، لم يتم تحديد كمها، كون المعلومات المنشورة لم تحدد ذلك، وإنما كانت تكتفي بالإشارة إلى أن الوزير الفلاني كان يرأس الوفد اليمني..

وللأمانة، فإن بعض هذه السفريات قد تكون مهمة من جهة ضرورة تواجد الوزير أو المسؤول المعني، كونها سفريات مخصصة لحضور مؤتمرات دورية هامة (عربية أو دولية) أو ربما للمشاركة في مهرجانات أو ندوات، نوعية، أو للبحث في أمور التنمية، أو لمناقشة القضايا الدولية الهامة.. الخ.

غير أن توجيهات الرئيس كانت تتحدث عن إلغاء بدل السفر. وهي بدلات بعضها - وربما أقلها للوزير أو المسؤول - قد يصل إلى (10) آلاف دولار (أي ما يعادل تقريباً: 2 مليون ريال يمني). وإن لم يكن بالمقدور تجنب إلغاء هذا البدل نهائياً، فإنه من الممكن

نهني ونبارك للأخ
كمال غالب سيف العمير،
بمناسبة خطوبته من ابنة
السيد
مطر محمد غالب
الشريف.

المهنتون
عبد الوهاب الشامي،
صدام الحجري، عبد الله
سعد، سفيان صالح،
مختار الشيبيني.

الناشر رئيس التحرير
سمير جبران
مدير التحرير
علي الفقيه

صنعاء - شارع الحرية - جوار الجامعة الجديدة - ت: 225605 فاكس: 563046 ص. ب: 4693
الإعلان: 711395539 التوزيع: 712046417 - 777717405 توزيع عدن: 233634 - 770741059

المصدر
مستقلة شاملة